



سُكَّان

العدد 54 | يناير 2024

نحو حياة أفضل للسكان

مجلة فصلية تصدر عن المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء





ppc.gov.qa

ppc@psa.gov.qa

(974+) 44958653

(974+) 448389760

1855، الدوحة - دولة قطر

المنسق العام:

الدكتور عبد الله محمد الحمادي

الترجمة والتدقيق اللغوي

محمد الشرقاوي

زياد محمد النعساني

التدقيق باللغة العربية

أ.موزة سعود المسلم

أ. مها عبد الله السويدي

التصميم والإخراج الفني

أسماء العيادي

الناشر:

المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز
التخطيط والإحصاء، العدد 54 - فبراير 2024

المشرف العام:

الدكتور صالح بن محمد النائب المري، رئيس
اللجنة الدائمة للسكان، ورئيس جهاز التخطيط
والإحصاء

رئيس التحرير

عبد الهادي صالح الشاوي

المحرر

الدكتور مصطفى خروفي

اقرأ في هذا العدد

- الملامح العامة للسياسة السكانية الثالثة لدولة قطر (2024-2028) الملامح والمبادئ
- مقال العدد : قراءة في بيانات الأشخاص ذوي الاعاقة في دولة قطر
- أنشطة المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان
- تقارير ودراسات
 - جهاز التخطيط والإحصاء، قطر: أهداف التنمية المستدامة 2020، نوفمبر 2021
 - جهاز التخطيط والإحصاء، الزواج والطلاق في دولة قطر لعام 2021، أغسطس 2022
 - الأمم المتحدة منظمة الإسكوا، - بين الآن و2030: لمحة إحصائية عن التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، - بيروت، 2021
 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، - تهديدات جديدة للأمن البشري: المطالبة بتضامن أكبر - نيويورك 2022
 - الأمم المتحدة، - تقرير أهداف التنمية المستدامة، نيويورك 2022
 - الأمم المتحدة، - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية- التقرير الاجتماعي العالمي 2023: عالم الشيخوخة، نيويورك 2023
 - منظمة اليونسف، - التعليم في عالم ما بعد كوفيد: نحو تحول سريع، - نيويورك، مارس 2023

المشرف العام



ويهدف المقال كذلك إلى تسليط الضوء على مجهودات دولة قطر المتمثلة في توفير العديد من الخدمات والعناية الطبية المقدمة لهم، والهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق هذه الفئة الاجتماعية، نظراً لكون دولة قطر من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام 2008، حيث قطعت شوطاً كبيراً في سبيل دمجهم الكامل في المجتمع وإشراكهم في عملية التنمية، وقد ضمنت ذلك في رؤية قطر الوطنية 2030، والتي من ضمنها تحقيق المساواة والعدالة لجميع فئات وقطاعات المجتمع.

د. صالح بن محمد النابت
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم العدد الثالث والخمسين من مجلة "سكان" الذي يتضمن موضوعه الأول الملامح العامة للسياسة السكانية الثالثة لدولة قطر (2024-2028)، خاصة المنطلقات والمبادئ، ولاسيما المواقف الاستراتيجية المعبر عنها في الدستور، وفي خطابات وتوجيهات القيادة السياسية للبلاد، وفي القوانين والتشريعات والبرامج المختلفة لأجهزة الدولة، والتي تؤكد كلها على أن غايات التنمية البشرية المستدامة تتمثل في تحسين نوعية حياة السكان وتوسيع خيارات الأفراد والأسر والارتقاء بقدراتهم.

ومن أهم المرجعيات التي تنطلق منها السياسة السكانية الثالثة : رؤية قطر الوطنية 2030، الهادفة إلى "تحويل قطر بحلول العام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل"، واستراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2018-2022: التي تطمح إلى توفير حياة أفضل لكل من يعيش على أرض دولة قطر، و الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون الصادرة عام 2013، والاستراتيجية العربية للتخطيط السكاني"، باعتبارها إطاراً مرجعياً للدول العربية في تشخيص الواقع السكاني في هذه الدول، والاسترشاد بالتوجيهات والتوصيات التي وردت في بعض المواثيق والمعاهدات الدولية، ولاسيما المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت عليها دولة قطر؛ كما تركز السياسة السكانية لدولة قطر على مجموعة من المبادئ المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع القطري لاسيما أحكام الشريعة الإسلامية المرتبطة بتكوين الأسرة وقضايا الزواج والطلاق وحقوق كل من الزوجين والأبناء ومسؤوليتهم ، ودستور دولة قطر في عدد من موادها الخاصة بالقضايا السكانية، كالقضايا المتعلقة بالأسرة والتعليم والصحة والعمل وغيرها مما يعد من المبادئ الأساسية للسياسة السكانية، إضافة إلى توجيهات السياسة للدولة القطرية التي يسدها سمو أمير البلاد، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية.

ويقدم مقال هذا العدد قراءة تحليلية لبيانات تعدادي السكان والمساكن والمنشآت 2010 و2020 المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر، وذلك بهدف تحقيق أقصى فائدة من هذه البيانات التي يصدرها جهاز التخطيط والإحصاء بصورة منتظمة منذ تعداد العام للسكان والمساكن الصادر في مارس 1986 عن الإعاقة وعن المسجلين في مراكز ذوي الإعاقة حسب نوع الإعاقة والنوع والجنسية والفئات العمرية، كجزء من الدراسات الاستقصائية للأسر التي تشمل معطيات عامة متعددة المصادر نظراً لمساهمة الوزارات والهيئات والمراكز الصحية في توفير هذه البيانات.

الملاحم العامة للسياسة السكانية الثالثة (2023-2027) لدولة قطر (المنطلقات والمبادئ)



إعداد د. يوسف بريك
اللجنة الدائمة للسكان

وآمن مستند على الأخلاق الحميدة
والرعاية الاجتماعية وقادر على
التعامل والتفاعل مع المجتمعات
الأخرى ولعب دور هام في الشراكة
العالمية من أجل التنمية". أما
بالنسبة للتنمية الاقتصادية تمثل
الشعار في "تطوير اقتصاد وطني
متنوع وتنافسي قادر على تلبية
احتياجات مواطني قطر في



الوقت الحاضر وفي المستقبل وتأمين مستوى معيشي مرتفع". وفي
التنمية البيئية "إدارة البيئة بشكل يضمن الانسجام والتناسق بين التنمية
الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة".

وتعنى الرؤية ببناء "نظام تعليمي حديث يواكب المعايير العالمية
العصرية ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم..." ويتيح الفرص
للمواطنين لتطوير قدراتهم وفهم حقوقهم، ويشجع على التفكير التحليلي
الناقد وروح الابتكار والإبداع ويعزز التماسك الاجتماعي. كما تدعو
الوثيقة إلى "تطوير نظام متكامل للرعاية الصحية يقدم خدمات صحية
وقائية وعلاجية عالية الجودة يدار وفق أفضل المعايير العالمية، ويوفر
للجيل الحالي والأجيال القادمة حياة صحية مديدة، مرافقه متاحة لجميع
السكان وبرنامج رمزية". وتشير الوثيقة إلى أن دولة قطر ستعمل على
زيادة المشاركة الفعالة للعمالة الوطنية، وإلى اجتذاب التركيبة المناسبة
من المهارات والاحتفاظ بها، مما يقتضي توفير حوافز مناسبة ووضع
إجراءات تنظيمية لحفظ حقوق العمالة الوافدة وتأمين سلامتها.
أما بالنسبة للمجال الاجتماعي تؤكد رؤية قطر الوطنية على "بناء
الإنسان القطري القادر على التعامل بجدارة ومرونة مع متطلبات عصره،
والمحافظة على أسرة قوية متماسكة تحظى بالدعم والرعاية والحماية
الاجتماعية". سيكون للمرأة دور فعال في كافة جوانب الحياة، لاسيما
جانب المشاركة في صنع القرارات الاقتصادية والسياسية. "وستعمل
قطر على توفير الأمن والاستقرار للسكان، وعلى تأمين الحاجات الأساسية
و ضمان تكافؤ الفرص للمواطنين كما أنها ستعمل على تعزيز روح
التسامح والإحسان وتشجيع الحوار البناء والانفتاح على الثقافات الأخرى
لتحقيق الانسجام مع هويتها العربية والإسلامية".



في العدد السابق (53) من مجلة "سكان" ألقينا الضوء على
مبررات وضع السياسة السكانية الثالثة (2024-2028) لدولة
قطر، كواحدة من المكونات الأساسية للإطار العام لهذه
السياسة. وسنتحدث في هذا العدد عن بقية المكونات
التي يتضمنها الإطار المذكور، وهي: في العدد السابق (53)
من مجلة "سكان" ألقينا الضوء على مبررات وضع السياسة
السكانية الثالثة (2024-2028) لدولة قطر، كواحدة من
المكونات الأساسية للإطار العام لهذه السياسة. وسنتحدث
في هذا العدد عن بقية المكونات التي يتضمنها الإطار
المذكور، وهي:

أولاً- المنطلقات:



تنطلق السياسة السكانية في دولة قطر بأن الإنسان هو غاية التنمية
ووسيلتها، فالمواقف الاستراتيجية المعبر عنها في الدستور، وفي خطابات
وتوجيهات القيادة السياسية للبلاد، وفي القوانين والتشريعات والبرامج
المختلفة لأجهزة الدولة تؤكد كلها على أن غايات التنمية البشرية المستدامة
تتمثل في تحسين نوعية حياة السكان وتوسيع خيارات الأفراد والأسر
والارتفاع بقدراتهم، مما يؤدي إلى زيادة مشاركتهم الفعالة في تطوير
المجتمع القطري في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية
والثقافية وغيرها. وأهم المرجعيات التي تنطلق منها السياسة السكانية
الثالثة، هي:

• رؤية قطر الوطنية 2030:

تهدف رؤية قطر الوطنية 2030، التي تمثل نتاج جهود مكثفة لمسؤولين
من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني وبعض
الشخصيات العامة، إلى "تحويل قطر بحلول العام 2030 إلى دولة
متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار
العيش الكريم لشعبها جيلاً بعد جيل". وتعتمد الرؤية على أربع ركائز:
بشرية واجتماعية واقتصادية وبيئية. وقد تمثل شعار التنمية البشرية
في "تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع
مزدهر". وشعار التنمية الاجتماعية المتمثل في "بناء مجتمع عادل

• الإطار العام المطور للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون:



استناداً إلى العلاقات الخاصة والسمات المشتركة التي تربط بين بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها، والرغبة في تحقيق التناسق والتكامل والترابط بينهم، والتزاماً بالتوجيه الصادر عن الأمانة العامة لمجلس التعاون، تسترشد السياسة السكانية لدولة قطر بالأهداف التالية الواردة في وثيقة الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون الصادرة عام 2013:

- تحقيق التوازن في التركيبة السكانية وهيكلة قوة العمل بما يكفل تجانس المجتمع الخليجي ويؤكد هويته العربية والإسلامية، ويحافظ على استقراره وتماسكه.
- تحقيق توازن سكاني في دول المجلس على ضوء الموارد المتاحة.
- تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق في كل دولة بهدف الحد من الهجرة الداخلية إلى المدن.
- تنمية رأس المال البشري من خلال توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والتدريب بالمستويات الملائمة.
- تطوير النظام التعليمي بما يسير الاتجاهات التربوية الحديثة ويلبي احتياجات سوق العمل.
- زيادة معدلات المشاركة الاقتصادية للمواطنين من الذكور والإناث مع الاهتمام بفتح مجالات عمل جديدة للمرأة الخليجية.
- تطوير الإحصاءات السكانية وبيانات سوق العمل في دول المجلس ورفع مستوى دقتها وشموليتها وتحديثها بصفة منتظمة. وتوحيد التعاريف والمفاهيم المتعلقة بها.

• الاستراتيجية العربية للتخطيط السكاني:

- يقوم المجلس العربي للسكان والتنمية التابع للأمانة العامة لجامعة الدول العربية بإعداد "الاستراتيجية العربية للتخطيط السكاني"، لتكون بمثابة إطار مرجعي للدول العربية في تشخيص الواقع السكاني في هذه الدول مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص السكانية لكل دولة. وعليه، فإن الهدف من هذه الاستراتيجية هو:
- وضع إطار مرجعي للدول العربية في مجال السكان والتنمية، يمكن من خلاله بلورة رؤية للمنطقة العربية واستجابتها للتحديات الانمائية والديناميكية السكانية، وتطوير الخطط التنفيذية واستراتيجيات وطنية للسكان، وكذلك ربط البعد السكاني بالتنمية بكافة محاور وآليات التنمية المستدامة تماشياً مع المستجدات الدولية والإقليمية.
- تشخيص الواقع السكاني في الدول العربية والأخذ بعين الاعتبار الخصائص السكانية لكل دولة والتعاطي مع القضايا والتحديات السكانية التي تواجه الدول العربية بالاستناد إلى البحوث والدراسات العلمية والمؤتمرات العربية والإقليمية والعالمية في هذا المجال.

• المراجعيات الدولية:

- تسترشد السياسة السكانية بالتوجهات والتوصيات التي وردت في بعض المواثيق والمعاهدات الدولية، ولاسيما المعاهدات والاتفاقيات التي وقعت عليها دولة قطر، مثل:
- مقررات وخطة عمل مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية 1994
- المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في العاصمة الصينية بكين 1995
- إعلان لشبونة حول سياسات وبرامج الشباب 1998
- غايات الأمم المتحدة للألفية 2000

أما مجال البيئة تدعو الرؤية إلى "الموازنة بين تلبية الاحتياجات الآتية ومتطلبات المحافظة على البيئة" وذلك لتوعيتهم بأهمية الحفاظ على الموروث البيئي، وبناء المؤسسات البيئية الفعالة والمتطورة والتي تقوي الإحساس العام بأهمية سلامة البيئة حيث يتم استخدام أحدث التقنيات للحفاظ عليها. ووضع خطة شاملة على مستوى الدولة أهم ركائزها:

الوضوح التوسع العمراني والتوزيع السكاني

استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر - 2018-2022:



- تنفيذاً لأهداف رؤية قطر الوطنية 2030، أطلقت استراتيجية التنمية الوطنية (2018-2022) لدولة قطر، والتي تهدف إلى توفير حياة أفضل لكل من يعيش على أرض دولة قطر.
- بهذا يتبين مدى تقاطع أهداف الاستراتيجية مع أهداف السياسة السكانية، مما استدعى البحث في كيفية دمج بعض أهداف الوثيقتين وبعض الإجراءات المقترحة لتنفيذ تلك الأهداف، مع الإشارة إلى اختلاف المقاربة بين السياسة السكانية والاستراتيجية، ففي حين تركز السياسة السكانية على ضرورة التدخل من أجل الحد من اختلال التركيبة السكانية لدولة وتدابيرها المختلفة، تعالج الاستراتيجية مسائل التنمية من منظور واسع وشامل.
- ويمكننا التأكيد بهذا الخصوص على ما يلي:
- التحديات السكانية التي ستواجه دولة قطر خلال السنوات القادمة، تتطلب دمج البعد السكاني في مختلف المشاريع التي تطرحها الاستراتيجية الثالثة (2024-2028) لدولة قطر، مما يفرض على اللجنة الدائمة للسكان وضع تصور سكاني مستقبلي متزن، يلبي احتياجات مشاريع التنمية الوطنية من جهة، ويحافظ على هوية المجتمع القطري وثقافته العربية الإسلامية من جهة أخرى.
- مما يترتب عليه إجراء دراسات سكانية متعددة الجوانب، ومرتبطة بالمشاريع المطروحة في الاستراتيجية، بغية الوصول إلى تصور عملي، وحلول قابلة للتطبيق، للقضايا السكانية التي ستنشأ خلال الفترة القادمة.
- إن ما ورد أعلاه من تقارب بين أهداف كل من الاستراتيجية والسياسة السكانية يؤكد على الاتجاه الذي بدأت اللجنة الدائمة للسكان بإنتاجه، المتمثل في التركيز على قضايا التركيبة السكانية والقوى العاملة (محور السكان والقوى العاملة). أما المحاور الأخرى كالتعليم والصحة وقضايا التمكين، فإن اهتمام اللجنة بها يتصل فقط بتلك الجوانب التي تؤثر على التركيبة السكانية والقوى العاملة، من دون التعرض لتفاصيل تلك المحاور في حد ذاتها. وهذا ما ستأخذه اللجنة بالاعتبار عند صياغة برنامج عمل السياسة السكانية للمرحلة القادمة (2024-2028).

والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها". كما يؤكد الدستور في عدد من مواده على رعاية النشء وحمايته، وعلى العناية بالصحة العامة والاهتمام بالتعليم ورعاية العلوم والآداب والفنون والتراث، والتأكيد على كفالة الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص، العدل والحرية والمساواة والتضامن والإيخاء وغيرها من القيم السامية في المجتمع، دلالة على ذلك المادة (146) تنص على أن "الأحكام الخاصة بالحقوق والحريات العامة لا يجوز طلب تعديلها إلا في الحدود التي يكون الغرض منها منح مزيد من الحقوق والضمانات لصالح المواطن"، وتؤكد المادة (35) على أن "الناس متساوون أمام القانون لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين".

• التوجهات السياسية للدولة:



إضافة إلى ما سبق، تلتزم السياسة السكانية بتوجهات السياسية للدولة القطرية ممثلة بسمو أمير البلاد، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية. فكتيراً ما أكد سموه على شمولية التنمية لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكون التنمية تهدف إلى تحقيق تطلعات القيادة السياسية في بناء الوطن والمواطن وتحسين معيشة الناس والمحافظة على الموارد الطبيعية للبلاد. كما أشار سموه في أكثر من مناسبة إلى أهمية مشاركة الجميع، رجالاً ونساءً في عملية التنمية، وأكد سموه على تطوير النظامين التعليمي والصحي والارتقاء بمستوى الخدمات الاجتماعية. والتنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق ما لم يسمح للفرد بالمشاركة في اتخاذ القرار" كما قال سمو الأمير الوالد في منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة عام 2006. "والتنمية لا تقاس فقط بالأرقام وإنما بردود أفعال الناس ومايشعرون به من طمأنينة إتجاه حاضرهم ومستقبلهم"، كما أشار سموه إلى ذلك أمام المنتدى نفسه عام 2007.

وقال صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى في كلمته في افتتاح الدور الثاني والأربعين لمجلس الشورى بتاريخ 2013/11/5: "التنمية الشاملة لبلادنا كانت، وما تزال، هي الشغل الشاغل لنا، إيماناً منا بأن التنمية المتكاملة والمتوازنة هي السبيل إلى إقامة الدولة الحديثة التي تستجيب لمطالبات العصر، وتحقيق مكانة رائدة نصبوها إليها، ومستوى عيش كريم يليق به". وفي تقديمه لرؤية قطر الوطنية 2030 أكد سموه على حفظ التوازن بين البيئة والإنسان وعلى أهمية الروابط الأسرية القوية وأعرب قائلاً: "يتوجب علينا بناء الإنسان القطري القادر على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد".

إن الهدف من استدامة التنمية هو المحافظة على حق الأجيال القادمة في التمتع بخيرات الوطن وثرواته وإمكانياته. ولذا فإن السياسة السكانية لابد وأن تنطلق من هذا الحق بحيث لا يستنفذ الجيل الحالي الموارد الطبيعية للبلاد، وعليه أن يحافظ على بيئة صحية نظيفة، وبيني علاقاته الاجتماعية على أسس راسخة، ويؤسس لثقافة تغرس في نفوس الجيل الجديد قيم الحق والخير والعدالة والإيخاء وكل ما جاء به ديننا الإسلامي الحنيف وما دخر به تراثنا العربي من قيم سامية.

- الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفل
 - الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004
 - استراتيجية الأسرة العربية 2005
- ولعل أهم المرجعيات الدولية الجديدة هي خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي صادقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (بما في ذلك دولة قطر)، والبالغ عددها 193 دولة، والتي تتكون من 17 هدفاً. وتسترشد اللجنة الدائمة للسكان بهذه الأهداف في مراجعتها لبرنامج عمل السياسة السكانية الحالي، وفي تطويرها وتحديثها له بما يستجيب للتحولات السكانية والتنمية الحاصلة على الصعيدين المحلي والدولي.



ثانياً- المبادئ

ترتكز السياسة السكانية لدولة قطر على مجموعة من المبادئ المستمدة من:

• مبادئ الشريعة الإسلامية وقيم المجتمع القطري:

تلتزم السياسة السكانية بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتكوين الأسرة وقضايا الزواج والطلاق وحقوق كل من الزوجين والأبناء وواجباتهم، كما تضمن حرية اختيار الشريك والحفاظ على مكانة المرأة في الأسرة وضمان حقها في التعليم والعمل والتملك وحرية التصرف بممتلكاتها وغير ذلك من الحقوق التي منحها الإسلام للمرأة. كما اهتمت السياسة السكانية بالمبادئ الإسلامية في قضايا الصحة الإنجابية، مثل: حق الزوجين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنجاب دون ضغط أو إكراه، والعناية بصحة المرأة الحامل وصحة الأجنة والأطفال والمباعدة بين فترات الحمل، بمقتضى صحة المرأة وبالتوافق بين الزوجين. وتراعي السياسة السكانية القيم والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع القطري بشأن تماسك الأسرة والدفاع عن حقوق أفرادها، وقيم التضامن والتراحم والمساعدة المتبادلة بين أبناء المجتمع، وتوفير الخدمات المختلفة للجميع، خاصة لأولئك الذين يتعرضون لمشكلات أو مصاعب طارئة، كحالات الطلاق أو الترميل أو الإعاقة أو الإصابة بالأمراض أو الحوادث. ومن منطلق الحفاظ على تقاليد المجتمع الأساسية تعمل السياسة السكانية على تغيير أو تطوير بعض العادات والتقاليد التي يمكن أن تشكل عائقاً في وجه تقدم المجتمع وتنميته بالاتجاه المطلوب، مثال على ذلك: مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. الأمر الذي يحد من مشاركتها الفعلية فالمجتمع.

• الدستور:



يتضمن دستور دولة قطر عدداً من المواد الخاصة بالقضايا السكانية، كالقضايا المتعلقة بالأسرة والتعليم والصحة والعمل وغيرها مما يعد من المبادئ الأساسية للسياسة السكانية. ففي المادة (21) ينص الدستور على أن "الأسرة أساس المجتمع. قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها، وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها

قراءة في بيانات الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر



خولة العبد الله
اللجنة الدائمة للسكان



من إعداد د. مصطفى خروفي
اللجنة الدائمة للسكان

مقدمة :

مجهودات دولة قطر المتمثلة في توفير العديد من الخدمات والعناية الطبية المقدمة لهم، والهادفة إلى تعزيز وحماية حقوق هذه الفئة الاجتماعية، نظراً لكون دولة قطر من أوائل الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام 2008، حيث قطعت شوطاً كبيراً في مجال دمجهم الكامل في المجتمع وإشراكهم في عملية التنمية، وقد ضمنت ذلك في رؤية قطر الوطنية 2030، والتي من ضمنها تحقيق المساواة والعدالة لجميع فئات وقطاعات المجتمع، إذ يوجد حالياً في قطر 34 جهة متخصصة تقدم خدماتها التخصصية لذوي الإعاقة بمختلف إعاقاتهم.

تعتبر الإعاقة جزءاً من الطبيعة البشرية، تنتج عن التفاعل بين الاعتلالات الصحية مثل الخرف أو العمى أو إصابة الحبل الشوكي ومجموعة من العوامل البيئية والشخصية. وقد تم تعريفها بالعجز لتأدية الوظائف لتشمل العاهات والقيود المفروضة على النشاط ومعوقات المشاركة. فالعجز هو تفاعل بين المصابين بحالات صحية (مثل الشلل الدماغي ومتلازمة داوون والاكتئاب) والعوامل الشخصية والبيئية المحيطة بهم (مثل المواقف السلبية كصعوبة الوصول إلى المباني ووسائل النقل العامة)، كما أن أنماط العجز تتأثر باتجاهات الحالات الصحية والعوامل البيئية وغيرها من العوامل - مثل الحوادث المرورية على الطرق، والسقوط، والعنف، والطوارئ الإنسانية كالكوارث الطبيعية والنزاعات، والنظام الغذائي، وتعاطي المخدرات⁽³⁾. ويعاني اليوم ما يقدر بنحو 1,3 مليار شخص - أو 16% من سكان العالم من إعاقة كبيرة، كما أن هذا العدد يزداد بسبب زيادة الأمراض غير السارية وزيادة أعمار الأشخاص. وتبرز البيانات المتوفرة حول الأشخاص ذوي الإعاقة أهمية تحقيق مشاركتهم الكاملة والفعالة في جميع جوانب المجتمع وترسيخ مبادئ الإدماج وإمكانية الحصول على كافة الخدمات. وبالتالي فإنه يقع على عاتق جميع دول العالم الالتزام برعاية وحماية حقوق هذه الفئة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وقد عرف المشرع القطري خاصة في المادة الأولى من قانون ذوي الاحتياجات الخاصة رقم (2) لعام 2004 بأن ذوي الإعاقة يعتبر كل شخص مصاب بعجز كلي أو جزئي دائم في أي من حواسه، أو قدراته الجسمية، أو النفسية، أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانياته للتعليم أو التأهيل أو العمل. ولقد شكل هذا القانون دعامة أساسية في تجسيد حقوق الأطفال ذوي الإعاقة الذين خصهم المشرع ضمن أحكامه بالعديد من المحاور المتعلقة بالإجراءات الوقائية من الإعاقة والصحة، والتربية، والتعليم، وغيرها.

تولي دولة قطر اهتماماً كبيراً بالأشخاص ذوي الإعاقة، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال عمل الدولة على دمج القضايا الخاصة بهم وباحتياجاتهم في كافة برامجها وسياساتها في مختلف القطاعات (التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، والمسكن المناسب، والمرافق العامة والخاصة، والثقافة والرياضة)، كما أنها تسعى لتعزيز وحماية حقوقهم انطلاقاً من مبادئ دستور البلاد. لقد كانت قطر من الدول الأوائل التي صادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام 2008. كما نظمت يومي 7 و 8 ديسمبر 2019 مؤتمر الدوحة للإعاقة والتنمية تحت شعار "تسخير قوة التنمية الاجتماعية المستدامة للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" سعياً إلى دعم الجهود الدولية الرامية لتحقيق الربط بين اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من جهة أخرى.

ويوفر التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، باعتباره مصدراً إحصائياً رئيسياً يساعد في وضع السياسات والتخطيط للبرامج، أعداد السكان وخصائصهم المختلفة التي تتضمن النوع والعمر وتركيب الأسرة والتعليم والعمل والمهنة والإعاقة، كما يخصص جهاز التخطيط والإحصاء فصلاً إحصائياً متكاملًا وبصورة منتظمة بيانات عن الأشخاص المسجلين في مراكز الإعاقة، وتستند المؤسسات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة في جهودها وخططها في دمج ذوي الإعاقة في المجتمع إلى بيانات ميدانية مسحية دقيقة، منها المسح النموذجي للإعاقة الذي ينفذه جهاز التخطيط والإحصاء والذي يمكن من تقديم فصول إحصائية تتضمن بيانات مفصلة ومن متابعة هذه الإحصاءات بشكل سنوي⁽¹⁾. ويهدف المسح إلى معرفة احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة وتحديد أنواع الإعاقات الموجودة في الدولة، إلى جانب تحليل البيانات والمعطيات المجمعة من أجل تعداد النسب المتعلقة بالدراسة والعمل على الإدماج داخل المجتمع. وكل هذا يشكل أحد أبرز جهود الدولة والهيئات ذات الصلة تجاه هذه الفئة الاجتماعية، تكريساً لقيم دولة قطر الأصيلة والمبنية على أسس المساواة لكافة فئات المجتمع.

يقدم هذا المقال قراءة تحليلية لبيانات تعدادي السكان والمساكن والمنشآت 2010 و2020 المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر، وذلك بهدف تحقيق أقصى فائدة من هذه البيانات التي يصدرها جهاز التخطيط والإحصاء بصورة منتظمة منذ تعداد العام للسكان والمساكن الصادر في مارس 1986⁽²⁾ عن الإعاقة وعن المسجلين في مراكز ذوي الإعاقة حسب نوع الإعاقة والنوع والجنسية والفئات العمرية، كجزء من الدراسات الاستقصائية للأسر التي تشمل معطيات عامة متعددة المصادر نظراً لمساهمة الوزارات والهيئات والمراكز الصحية في توفير هذه البيانات. ويهدف المقال كذلك من خلال هذه القراءة إلى تسليط الضوء على

(3) منظمة الصحة العالمية <https://www.emro.who.int/ar/health-topics/disabilities/index.html>

(1) يصدر جهاز التخطيط والإحصاء سنوياً بيانات عن المسجلين في مراكز ذوي الإعاقة حسب نوع الإعاقة والنوع والجنسية والفئات العمرية
(2) الجهاز المركزي للإحصاء - التعداد العام للسكان والمساكن - مارس 1986 (المعوقون حسب نوع العاهة وفئات العمر والنوع) جدول رقم (35)، صفحة 146

جدول رقم (1) عدد الأشخاص ذوي الإعاقة حسب بيانات تعدادي 2010 و2020 (قطري غير قطري) حسب النوع

الجنسية	الجنس	2010	2020
القطريون	الإناث	1452	3,677
	الذكور	1733	3,885
غير القطريين	الإناث	1891	5,363
	الذكور	2567	5,435
المجموع		7,643	18,360

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

يوضح الجدول رقم (1) تطور عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة قطر مع تطور عدد السكان، ويوضح بالخصوص بأن معدل انتشار الإعاقة في دولة قطر يبقى منخفضاً مقارنة مع نسبة الإعاقة العالمية⁽⁴⁾، حيث بلغ عدد الأشخاص ذوي الإعاقة 18,360 في سنة 2020 مقابل 7,643 في سنة 2010، وهو ما يمثل حوالي 0.35 % من إجمالي السكان، أما توزيع الأشخاص ذوي

الإعاقة القطريين حسب النوع، فيلاحظ استمرار الاتجاه العام للسنوات السابقة حيث يشكل الذكور النسبة الأكبر من المعاقين القطريين. ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الذكور أكثر عرضة لإصابات العمل والحوادث بمختلف أنواعها.

الأشخاص ذوي الإعاقة ونوع الإعاقة :

إن تحديد نوع الإعاقة وشدها يساهم في تحديد طبيعتها والتدابير اللازمة لمعالجتها ونوع الخدمات التي يجب تقديمها وكذلك التغييرات المنهجية التي يجب إجراؤها. ويضم الجدول رقم (2) والجدول رقم (3) بيانات مستمدة من تعدادي السكان والمساكن والمنشآت لسنتي 2010 و2020 على التوالي، وهي تستند إلى معايير طبية واجتماعية، وتبين أن أكثر أنواع الإعاقات انتشاراً هي الإعاقات العقلية بأنواعها المختلفة، تليها الإعاقات الحركية. أما توزيع الأشخاص ذوي الإعاقة حسب الجنس فيلاحظ أن أكثر ثلث إعاقات انتشاراً بين الذكور والإناث هي الإعاقات العقلية، تليها الإعاقات الحركية ثم الإعاقات البصرية. كما تبرز فجوة نوعية واضحة في أنواع الإعاقات حيث تعتبر الإعاقات الحركية من أكثر الإعاقات انتشاراً بين الذكور في حين أنها تعتبر أقل أنواع الإعاقات انتشاراً بين الإناث.

جدول رقم (2) الأشخاص ذوو الإعاقة حسب نوع الإعاقة والبلدية في تعداد 2010

السكان ذوي الإعاقة	البلدية						
	الدوحة	الريان	الوكرة	أم صلال	الخور والذخيرة	مدينة الشمال	الظعائن
التذكر	938	871	189	116	77	23	52
العناية بالنفس	978	978	145	121	60	22	51
الرؤية	951	976	159	177	57	29	75
السمع	626	607	115	92	113	16	33
النطق والفهم	1337	1154	209	143	95	20	47
الحركة	1420	1384	224	165	94	37	78
أخرى	452	485	84	40	22	4	22
المجموع	6702	6455	1125	854	518	151	358

المصدر: جهاز الإحصاء - تعداد السكان والمساكن والمنشآت 2010 - جدول رقم 114

جدول رقم (3) السكان ذوو الإعاقة (ممكن أكثر من صعوبة للفرد الواحد) حسب نوع الإعاقة والبلدية ديسمبر 2020

السكان ذوي الإعاقة	البلدية							
	الدوحة	الريان	الوكرة	أم صلال	الخور والذخيرة	مدينة الشمال	الظعائن	الشيخانية
التذكر والتركيز	1,691	2,321	527	451	195	16	342	86
العناية بالنفس	1,082	1,168	295	246	150	9	188	39
الرؤية	1,490	1,827	428	384	155	17	295	57
السمع	1,499	1,712	470	360	182	28	329	60
النطق	1,126	1,132	312	244	160	13	191	45
الفهم والتواصل	1,100	1,299	309	258	157	10	192	44
الحركة	2,101	2,579	612	506	253	28	437	77
أخرى	668	1,040	237	159	65	6	147	42
المجموع	10,757	13,178	3,190	2,608	1,317	127	2,121	450

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء - التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020، جدول رقم (108)، صفحة 282 - 283

(4) - يوجد على مستوى العالم أكثر من 1000 مليون شخص من ذوي الإعاقة وهم يشكلون نسبة 15% من سكان العالم تقريباً (أي شخص معاق من كل 7 أشخاص)
World Health Organization. - World Report on Disability. - Geneva, 2011, p. 7

تعزيز حقوق ذوي الإعاقة قصد التمكين :

منذ مصادقة دولة قطر على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في العام 2008، قطعت شوطاً كبيراً في مجال تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل دمجهم الكامل في المجتمع وإشراكهم في عملية التنمية، وقد ضمنت ذلك في رؤية قطر الوطنية 2030، الهادفة إلى تحقيق المساواة والعدالة لجميع فئات المجتمع. وهي تسعى إلى تعزيز التعاون والتنسيق بين أجهزة الدولة والمؤسسات ذات النفع العام إلى جانب هيئات المجتمع المدني من أجل تقديم المزيد من الحماية والرعاية لحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، كما قامت باستحداث العديد من الجمعيات للرعاية سعياً نحو توعية وتنقيف المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومن أجل تطوير تشريعات وقوانين تؤكد على ضرورة إعطاء الفرصة لتوفير خدمات تربوية وتعليمية مناسبة للأطفال والكبار من ذوي الاحتياجات الخاصة.

الجدول (4) المسجلون في مراكز ذوي الإعاقة حسب الجنسية والنوع ونوع الإعاقة لعام 2019

نوع الإعاقة	قطريون			غير قطريون			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
حركية	1,047	575	1,622	769	301	1,070	1,816	876	2,692
ذهنية	1,089	726	1,815	860	489	1,349	1,949	1,215	3,164
بصرية	541	433	974	432	253	685	973	686	1,659
سمعية	328	264	592	503	267	770	831	531	1,362
اضطرابات النطق واللغة	344	144	488	237	107	344	581	251	832
نفسية واجتماعية	5	7	12	10	11	21	15	18	33
متعددة	833	621	1,454	870	621	1,491	1,703	1,242	2,945
نمائية	82	42	124	91	45	136	173	87	260
متلازمة داون	244	209	453	282	236	518	526	445	971
التوحد	753	184	937	1,062	256	1,318	1,815	440	2,255
أخرى	145	212	357	198	17	215	343	229	572
المجموع	5,411	3,417	8,828	5,314	2,603	7,917	10,725	6,020	16,745

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، ذوو الإعاقة، الفصل التاسع 2019

خطط وطنية متنوعة وداعمة لذوي الإعاقة :

وقد أقرت الدولة الكثير من البرامج المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، كان آخرها الخطة الوطنية للتوحد 2017-2021، لتحسين سبل حياة هؤلاء الأفراد وأسرههم، كما اهتمت الخطط القطاعية الأخرى في مختلف الجهات الخدمية بحقوق ذوي الإعاقة وسبل تنميتهم وبناء قدراتهم. وهذا يبين مدى اهتمام الدولة، ورعايتها الشمولية لهم، والإحاطة بمختلف الجوانب التي تهمهم وأسرههم، حيث تبدأ هذه الرعاية من اكتشاف الإعاقة ودرجتها، مروراً بالرعاية الوجيهة الطبية والتعليمية والاجتماعية، وصولاً إلى تنمية القدرات، والمساعدة إلى درجة الاعتماد على النفس والنجاح في المسار التعليمي والأكاديمي، والاندماج في الأنشطة والبرامج المجتمعية.

وقد حرصت وزارة الصحة العامة على شمل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع بنود الاستراتيجية الوطنية للصحة⁽⁷⁾، ويعتبر مركز قطر لإعادة التأهيل أحد مخرجات هذه الاستراتيجية، وهو يعد المركز الأكبر في المنطقة العربية، حيث يقدم خدمات متعددة بما فيها برامج التأهيل المجتمعي والوظيفي والأبحاث. كما تم إعطاء الأولوية للصحة الذهنية كواحدة من ثلاث أولويات في مجال الخدمات الصحية، وجاء ذلك بناء على نتائج دراسات تم إجراؤها ضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة الذهنية 2013-2018. وقد خصصت السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022)⁽⁸⁾ محوراً هاماً من محاورها الرئيسية للأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف متابعة تمكينهم من

المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقياس مدى حصولهم على خدمات متطورة من حيث الرعاية المقدمة لهم، وكذلك كافة الإجراءات التي تتخذها الدولة لإتاحة مزيد من المشاركة بفعالية في الأنشطة المجتمعية وكيفية العمل على تطوير وتحسين هذه الخدمات. وقد أشارت إلى وجود خطط لإعداد وتنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة بغية تمكينهم للعمل في المؤسسات الحكومية والخاصة، يشارك في تنفيذها كل من وزارة الداخلية ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية ومركز قطر لإعادة التأهيل ووزارة التعليم والتعليم العالي، كما حددت مجموعة من الإجراءات التي تم تحويلها إلى عدد من المؤشرات النوعية والكمية التي تساعد على تقييم تنفيذ بنود هذه السياسة، من خلال رصد الإنجازات المحققة، والكشف عن التحديات القائمة. على مستوى التطورات التشريعية، صدرت عدة قوانين من أبرزها قرار مجلس الوزراء بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، لرصد أوضاع حقوق الفئات المشار إليها واقتراح سبل تعزيز الأهداف الواردة بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدولة كاتفاقية منع التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية حقوق الطفل وغيرها. كما لم يقتصر القانون رقم (38) لعام 1995 بشأن الضمان الاجتماعي على المسنين فقط، بل شمل أيضاً الأشخاص ذوي الإعاقة.

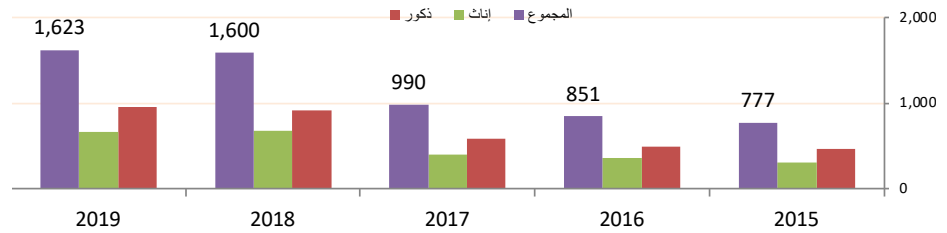
(7) الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 - National Health Strategy 2018-2022
(8) اللجنة الدائمة للسكان - تقرير حالة سكان قطر 2020

(5) اللجنة الدائمة للسكان - تقرير حالة سكان قطر 2019، ص 90.
(6) جهاز التخطيط والإحصاء - قطر إحصاءات اجتماعية، 2011-2021، صفحة 24

إجمالي المتفعين بالضمان الاجتماعي لسنة 2020 و كانت نسبة الذكور 18% والإناث 7% لنفس السنة ، بالإضافة إلى الانتفاع ببدل الخادم والمقدم بالمجان إلى هذه الفئة حيث شكل المستفيدين من فئة ذوي الإعاقة 23 % من إجمالي المستفيدين ببدل خادم لسنة 2020⁽⁹⁾ .

ويستفيد ذوي الإعاقة في دولة قطر من الضمان الاجتماعي المقدم من وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية (حاليا وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة). حيث ارتفع عدد المستفيدين من الضمان الاجتماعي من 959 إلى 2100 خلال الفترة 2015-2020 ، وشكل الأشخاص ذوو الإعاقة 11 % من

الشكل (1): الأشخاص ذوو الإعاقة المستفيدين من الضمان الاجتماعي (بدل خادم) حسب النوع خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، خدمات المجتمع المدني ، الفصل العاشر، 2019

والحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء، والأكاديميون، في هذا المؤتمر فرصة للتعبير عن آرائهم ومشاركة خبراتهم، لا سيما فيما يتعلق بالتنسيق بين برامج التنمية وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل بناء مستقبل أفضل يُمكن جميع الأفراد دون استثناء أو تمييز من الحصول على فرص عادلة ومتساوية، وذلك من خلال:

- تسليط الضوء على أبرز قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة والتحديات التي يواجهونها واستعراض أهم التجارب العالمية التي عملت على التغلب عليها.
- استثمار التكامل والتقاطع بين اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأجندة التنمية المستدامة من أجل اعتماد خطة مناصرة عالمية حولها.
- إبراز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على رأس الأجندة التنموية الدولية.
- التزام دولة قطر بالعمل على إقرار حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم واعتماد سياسة تضمينية لتمكينهم وتأمين فرص مشاركتهم.
- وقد أثمرت أعمال المؤتمر عن اعتماد "إعلان الدوحة" الذي يعتبر مرجعية في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بصفة خاصة وحقوق الإنسان والتنمية البشرية الشاملة والمستدامة بصفة عامة ساعياً إلى:
- ♦ صياغة منظور عام للسياسات ذات الصلة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى العالمي.
- ♦ التوعية بآثار السياسات الإقليمية.
- ♦ دعم جهود المناصرة من خلال تعزيز مشاركة المجتمع المدني.
- ♦ قيادة جهود الإصلاح على المستوى الوطني.

جدول (5) الأشخاص المسجلون في مراكز ذوي الإعاقة حسب الجنس 2017

المركز	إناث		ذكور	
	عدد	%	عدد	%
مركز الشفلى	232	5.1	421	5.5
معهد النور للمكفوفين	263	5.8	272	3.6
الجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة	2355	52.1	3809	50.0
الاتحاد القطري لرياضة ذوي الاحتياجات الخاصة	22	0.5	134	1.8
مجمع التربية السمعية	27	0.6	18	0.2
مركز الدوحة العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة	15	0.3	48	0.6
مدرسة التمكن الشاملة	44	1.0	115	1.5
المركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم	102	2.3	231	3.0
مركز قطر الاجتماعي والثقافي للمكفوفين	104	2.3	153	2.0
مركز ستيب باي ستيب	18	0.4	77	1.0
مركز قطر للتوحد	18	0.4	67	0.9
مركز مدى	1309	29.0	2254	29.6
مركز اوميغا	7	0.2	20	0.3
المجموع	4516	100	7619	100

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، تقرير المرأة والرجل في دولة قطر، صورة إحصائية 2018

كما يتم تقديم خدمات صحية مناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث بلغ عدد المقيمين في مستشفى الرميلة ومركز قطر لإعادة التأهيل (المرضى الداخليين) 3385 شخصاً، يسهر على العناية بهم 1518 موظفاً في خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة في مستشفى الرميلة، أي أن هناك ما يقرب من موظف واحد لكل شخص تقدم له الخدمة من ذوي الإعاقة، تشكل الإناث نحو 63 % من هؤلاء العاملين، هذا علاوة على إنجازات أخرى تحققت لصالح هذه الفئة من أهمها وجود قوائم تفصيلية لدى الوزارة الوصية بأصحاب الخبرات والمؤهلات المختلفة من الأشخاص ذوي الإعاقة، إحداث بيانات خاصة بالأشخاص الذين تم توظيفهم في عدد من الوزارات، وجود خطط لإعداد وتنفيذ برامج التأهيل والتدريب المهني للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة، تخصص وزارة التعليم والتعليم العالي بعض المدارس الحكومية كمراكز لدمج ذوي الإعاقة في العملية التعليمية، توفير مركز ثقافي واجتماعي للمكفوفين من طرف وزارتي الثقافة والرياضة والشباب، تقديم مركز قطر لإعادة التأهيل لتقييم المتقدمين للعمل وبيان قدراتهم مع نصائح وتوصيات تأهيلية، وجود نوافذ خاصة لتسهيل معاملات الأشخاص ذوي الإعاقة في عدد من الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية.

من جهة أخرى، يشير تقرير حالة سكان قطر 2020 إلى أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة من القطريين النشطين اقتصادياً (15 سنة فأكثر) بلغ 197 ناشطاً، بنسبة 7.1 % من إجمالي ذوي الإعاقة القطريين، 73.1 % منهم من الذكور و 26.9 % من الإناث.

- وفيما يتعلق بالعمل على تطوير وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة تبين أن الخدمات الصحية المقدمة لأفراد هذه الفئة، سواء في المراكز المتخصصة أم في المنازل هي في تحسن متواصل. فضلاً عن توفر أماكن الترفيه والنوادي الخاصة، والرحلات الترفيهية والاحتفالات بالمناسبات الوطنية وغيرها.
- كما أن هناك تدابير عملية لأخذ احتياجات هذه الفئة بعين الاعتبار لدى تصميم وتخطيط المدن الحديثة والمرافق والشوارع، وإن كان بعضها ما يزال في طور التشريع. فإدارة التخطيط العمراني بوزارة البلدية تضع شروطاً ومواصفات خاصة لمراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء تصميم المباني والمرافق.

جهود على المستوى الدولي لتطوير سياسات اجتماعية هادفة:

وخلال تنظيم دولة قطر لمؤتمر الدوحة للإعاقة والتنمية تحت شعار "تسخير قوة التنمية الاجتماعية المستدامة للنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" يومي 7 و 8 ديسمبر 2019، سعت إلى دعم الجهود الدولية الرامية لتحقيق الربط بين اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من جهة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من جهة أخرى، وذلك من أجل تطوير سياسات اجتماعية قادرة على تحقيق المساواة الشاملة في المجتمع، تشارك في صياغتها مختلف القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني. وقد وجدت المنظمات المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصناع القرار،

(9) جهاز التخطيط والإحصاء - قطر إحصاءات اجتماعية، 2011-2021، صفحة 24

أنشطة وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان

**المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان يشارك في أعمال
الورشة الافتراضية الثانية لنقاط الاتصال في الدول
الأعضاء الخاصة بالمراجعة السادسة لمؤتمر السكان
والتنمية في المنطقة العربية (عشر سنوات بعد إعلان
القاهرة لعام 2013)**

**اجتماع سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، رئيس
جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان
يوم 5 مارس 2023 بالدكتورة ناتاليا كانم المدير التنفيذي
لصندوق الأمم المتحدة للسكان**



شارك المكتب الفني ممثلاً من طرف السيد عبد الهادي الشاوي، مدير المكتب الفني يوم 2 فبراير/شباط 2023 في ورشة العمل الافتراضية الثانية لنقاط الاتصال في الدول الأعضاء، والتي نظمتها منظمة الإسكوا بشراكة مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية، عبر الإنترنت، بهدف تنسيق عملية إعداد التقارير الوطنية حول المراجعة الإقليمية الخاصة بتنفيذ إعلان القاهرة للسكان والتنمية 2013 .

هدفت أعمال هذه الورشة إلى الوقوف على التقدم المحرز في عملية جمع المعلومات والبيانات والتحديات التي تواجهها الدول في استيفاء الاستبيان، ومناقشة الحلول الممكنة لتذليلها وتبادل التجارب والممارسات الناجحة في هذا المجال. كما شكلت فرصة لمناقشة عناصر التقارير الوطنية والجداول الزمنية اللازمة لإعدادها، وكذلك الاستفادة من الخبرات الفنية المتوفرة في الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية في إعداد التقارير.

وقد شارك في ورشة العمل ممثلو نقاط الاتصال الوطنية لتنسيق عملية المراجعة في أربع عشرة دولة عربية هي: الأردن، وتونس، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، ودولة فلسطين، وقطر، ولبنان، والمغرب، وموريتانيا، واليمن. كما شارك أيضاً في الورشة خبراء من الإسكوا وجامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان وممثلين عن المكاتب الوطنية للصندوق. وتسعى المراجعة السادسة الحالية إلى استعراض التقدم المحرز بعد مضي عشر سنوات على إعلان القاهرة، والتطورات ومكان الضعف والقوة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج السكانية، ودمج المتغيرات السكانية في عملية التنمية والتحديات المشتركة التي واجهتها الدول العربية في الوفاء بالتزاماتها فضلاً عن الفرص والعوامل الإيجابية التي ساهمت في إنجاح الجهود الرئيسية في هذا المجال.

ومن المتوقع أن ينتج عن هذا الاستعراض تقرير إقليمي سيرُفع إلى الدورة السابعة والخمسين للجنة الأمم المتحدة للسكان والتنمية التي ستعقد في نيويورك في نيسان/أبريل 2024 . ويأمل كل من الإسكوا والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية أن تساهم نتائج هذه المراجعة في ترشيد جهود الحكومات العربية وخطط التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 لضمان عدم تخلف أحد عن ركب التنمية في المنطقة. كما تتألف عملية المراجعة السادسة لمؤتمر القاهرة 2013 من عدة نشاطات محورية.

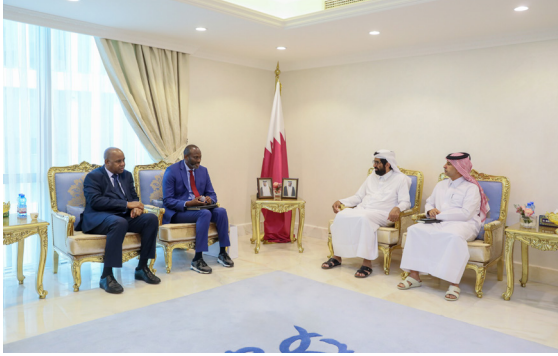
ويهدف ضمان عملية مراجعة ممنهجة وفعالة، طلبت الإسكوا من الدول الأعضاء ترشيح نقاط اتصال وطنية للتنسيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين وجمع المعلومات اللازمة. من بعدها، أعدت الإسكوا وشركاؤها نموذجاً توجيهياً لدعم الدول العربية في إعداد تقارير المراجعة الوطنية لتنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013.

اجتمع سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء ورئيس اللجنة الدائمة للسكان يوم 5 مارس 2023 بالدكتورة ناتاليا كانم المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بحضور السيدة ليلي بكر المدير الإقليمي للصندوق اللتين شاركتا في افتتاح "بيت الأمم المتحدة" بمدينة لوسيل على هامش فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً.

وخلال الاجتماع استعرض سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب جهود دولة قطر في التعامل المبكر مع قضايا السكان والتنمية وما حققته من إنجازات في هذا الإطار، كما ثمن سعادته علاقات التعاون المثمرة بين اللجنة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تمثلت بإبرام عدد من الاتفاقيات ذات الصلة، والاستفادة من خبرات الصندوق في متابعة وتقويم عمل اللجنة الدائمة للسكان وأنشطتها الفنية والعلمية بما يتوافق مع التوجهات الأممية في مجالات السكان ومع خصائص المجتمع القطري.

ومن جانبها، شكرت الدكتورة ناتاليا كانيم دولة قطر على دعمها المستمر لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، ودعم عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على وجه الخصوص، مشيرة إلى ما يمكن أن يقدمه الصندوق من دعم فني بشأن تحليل بيانات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تطوير المراجعة الوطنية الطوعية الثانية، فضلاً عن دعم رؤية قطر الوطنية 2030 في مجالات الصحة الإنجابية والمراهقين والنوع الاجتماعي، معربة في الوقت ذاته عن استعداد الصندوق لتقديم الدعم للحكومة في نهجها للوفاء بالتزاماتها بدعم وتمكين النساء والشباب للمساعدة في بناء القدرات والتكيف والمرونة مع تغير المناخ.

اجتماع سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب رئيس جهاز التخطيط والإحصاء مع مدير عام الوكالة الوطنية للإحصاء والديموغرافيا في السنغال



اجتمع سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، مع سعادة السيد أبو بكر صديق غي المدير العام للوكالة الوطنية للإحصاء والديموغرافيا في جمهورية السنغال والوفد المرافق له الذي يزور البلاد حاليا يوم 20 مارس 2023. ويأتي هذا الاجتماع ضمن زيارة تستمر لمدة ثلاثة أيام يقوم بها وفد من جمهورية السنغال إلى جهاز التخطيط والإحصاء للاطلاع على جوانب عمل الجهاز في مجالات الإحصاء والمسوح الميدانية. وقد ناقش الاجتماع عددا من المواضيع ذات الاهتمام المشترك، كما اطلع الوفد خلال الزيارة على تجربة دولة قطر في تنفيذ مشروع التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020 المبني على السجلات الإدارية والذي يعتبر منهجا تسعى الدول المتقدمة لتطبيقه للانتقال من التعدادات التقليدية المعتمدة على المسوحات الميدانية إلى تعداد قائم على السجلات الإدارية. وفي السياق ذاته، استعرض الجهاز أحدث الأساليب والتقنيات المستخدمة في تنفيذ التعداد الأخير، والتحول الإلكتروني في تنفيذ بعض المسوح الأسرية بدلا من المسوح الميدانية، ويتعرف الوفد أيضا ضمن الزيارة على نظم المعلومات الجغرافية ودورها الكبير بالوقت الحالي في تنفيذ المسوح الميدانية، بالإضافة إلى التعرف على التطور الكبير في الإحصاءات الاقتصادية في مجال الحسابات القومية والتجارة الخارجية وغيرها من الإحصاءات الاقتصادية.

جهاز التخطيط والإحصاء يعلن انطلاق تنفيذ مسح دخل وإنفاق الأسرة 2023 – 2024

أعلن جهاز التخطيط والإحصاء عن انطلاق المرحلة الميدانية لمسح دخل وإنفاق الأسرة الذي ينفذ على مستوى الدولة، وتستمر عملية جمع البيانات فيه مدة عام كامل وحتى نهاية فبراير 2024، بمشاركة قرابة 5000 أسرة قطرية وغير قطرية تمثل جميع بلديات الدولة.

ويعتبر مسح دخل وإنفاق الأسرة من المسوح الكبيرة والمهمة التي توفر سلسلة من البيانات المهمة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي حول ظروف ومستويات المعيشة في دولة قطر، حيث يوفر بيانات إحصائية مهمة ودقيقة عن الأنماط الاستهلاكية للأسرة المقيمة، ومعرفة التوزيع النسبي للإنفاق على السلع والخدمات لاستخدامها في حساب الأرقام القياسية لتكلفة المعيشة.

ويهدف هذا المسح إلى حساب متوسط دخل وإنفاق الفرد والأسرة على بنود الإنفاق المختلفة من المصادر المختلفة، وربطها بالعوامل المؤثرة عليها كالمستوى التعليمي والمهنة والنشاط الاقتصادي وغيرها، وأثر العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على الأسرة، كما أن له أهمية كبيرة في توفير مؤشرات عن الدخل والإنفاق الشهري للأسرة والفرد، وتقدير حجم الطلب الحالي على السلع والخدمات، والمساعدة على التنبؤ باحتياجات السكان المستقبلية من السلع والخدمات.

وقال سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب رئيس جهاز التخطيط والإحصاء: إن الجهاز انطلاقا من المهمة المنوطة إليه المتمثلة في إجراء العمليات الإحصائية الرسمية وتنظيمها والإشراف عليها، وتنفيذ التعدادات والمسوح المختلفة، سيقوم على مدى تلك الفترة بإجراء مسح بالعينة لخصائص وطبيعة دخل وإنفاق الأسر في دولة قطر، حيث سيشترك في هذا المسح قرابة 5000 أسرة قطرية وغير قطرية تمثل جميع بلديات الدولة.

وأضاف في مؤتمر صحفي اليوم أنه وفي إطار استعدادات الجهاز لبدء الأعمال التنفيذية لجمع البيانات من الأسر، تم البدء خلال الأسبوع الحالي بتدريب العاملين بالمشروع على الجوانب الإحصائية والميدانية للمشروع، وسيتم تدريبهم على الجوانب التقنية خلال يومي "الأحد" و"الاثنين" من الأسبوع المقبل، حيث صممت استمارة المسح إلكترونيا، وسيتم تزويد الباحثين بأجهزة كافية لجمع البيانات، بالإضافة إلى تصميم صفحة إلكترونية للأسر الراغبة باستيفاء البيانات المطلوبة للمسح ذاتيا من دون زيارة الباحث. وأشار إلى أن مسح دخل وإنفاق الأسرة يعتبر من المسوح المهمة التي توفر سلسلة من البيانات الدقيقة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي حول ظروف ومستويات المعيشة في دولة قطر، وتساعد تلك البيانات والإحصائيات في تحديد موضوعي للظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع القطري، بما في ذلك محاولة الوقوف عن كُتب على أنماط إنفاق واستهلاك الأسرة القطرية وغير القطرية، والقوة الشرائية للدخل في الأسرة، والظروف المعيشة للأسر، إضافة إلى تركيبة سلة المشتريات للمستهلك، الأمر الذي سيسهم في دعم اتخاذ القرارات التنموية المرتبطة باحتياجات السكان الحالية والتخطيط للاحتياجات المستقبلية، ورسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة لرفع جودة الحياة لدى الأسر في قطر.

ولفت إلى أن جهاز التخطيط والإحصاء إذ يؤكد لجميع الأسر المشاركة بالمسح وبموجب القرار الأميري رقم (2) لسنة 2011 أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض المسح والدراسة الإحصائية، داعيا جميع المواطنين والمقيمين بالتعاون الكامل مع الباحثين الميدانيين، وتزويدهم بالمعلومات التفصيلية والدقيقة من أجل إنجاح هذا المسح ولدعم عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة قطر.

الجدير بالذكر بالذكر أن هذا المسح الوطني، الذي ينفذ على مستوى الدولة للمرة السابعة، هو أحد المسوح الأسرية المدرجة ضمن خطة الجهاز، والتي يقوم بتنفيذها دوريا كل خمس سنوات، حيث تم تنفيذه آخر مرة خلال العامين 2017 – 2018

دراسات وأبحاث



من إعداد د. مصطفى خروفي
اللجنة الدائمة للسكان

جهاز التخطيط والإحصاء. قطر: أهداف التنمية

المستدامة 2020. نوفمبر 2021



إنجازتهما، ومتابعة التقدم المحرز ورصد الإنجازات والتحديات في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتوضيح جوانب القوة ومكانم الضعف في تحقيق تلك الغايات والأهداف، علاوة على طرح التصورات للإجراءات الكفيلة بتسريع إنجاز أهداف التنمية المستدامة. ويتضح ذلك من خلال إنجاز المملكة المغربية لنموذج تنموي جديد سنة 2021 من شأنه أن يشكل حافزاً إضافياً وإطاراً ملائماً لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،⁽¹⁰⁾ علاوة على اعتماده استراتيجيات مندمجة كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ ومن خلال الدور الذي تقوم به دولة قطر كدولة مانحة للمساعدات الإنمائية لأقل البلدان نمواً، علاوة على كونها تستثمر في عدد من دول العالم، واستضافتها لعدد كبير من العمال من مختلف الجنسيات يساهمون في تنمية بلدانهم عبر التحويلات المالية لفائدة أسرهم.

ويهدف هذا التقرير إلى رصد أهم المنجزات وتأثيرها على واقع الإنسان، وأهم البرامج والمشاريع التي تم تحقيقها من خلال قراءة حصيلة مختلف القطاعات الحكومية ذات الصلة، وأبرز التحديات التي تطرح في أفق 2030، من خلال تحليل الوضع الراهن وصولاً إلى استراتيجيات التنمية المعتمدة وأهدافها المحددة، وطرق بلورتها.

بعد مرور سبع سنوات على اعتماد برنامج 2030 الذي أصبح يعتبر إطاراً شاملاً للتنمية يتقاطع مع طموحات كلتا الدولتين، حققت دولة قطر والمملكة المغربية تقدماً ملحوظاً في شتى المجالات، ساعلم من خلال هذه الأطروحة على تشخيصها، من أجل استشراف مسارات واعدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030. لاسيما وأن الدولتين عملتا على تطوير نظام إحصائي فعال يمكن من تجميع ومعالجة ونشر المعطيات والتحليلات السوسيو-اقتصادية ترصد مدى استفادة كافة الفئات الاجتماعية، وذلك التزاماً من الدولتين ألا يتخلف أحد من مواطنيهما عن ركب التنمية.

جهاز التخطيط والإحصاء. الزواج والطلاق في دولة قطر

لعام 2021. أغسطس 2022



تعتبر إحصاءات الزواج والطلاق إحدى الركائز الرئيسية للإحصاءات الحيوية التي من خلالها تتم دراسة خصائص الزواج والطلاق اللتين تحددان خصائص الأسرة في دولة قطر ومسارات المجتمع القطري حول القضايا المرتبطة بنمو السكان، وهي تستخدم كعنصر هام عند اتخاذ القرارات لتحقيق أهداف الاستراتيجية التنموية الوطنية (2018 - 2022)، ومن

منذ اعتماد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة عام 2015، تسعى كل هذه الدول إلى تحقيق أهداف هذه الخطة التي تتألف من 17 هدف و(169 غاية)، وهي خارطة طريق للتنمية الدولية تستهدف محاربة الفقر والجوع، وانعدام المساواة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إتاحة الفرص لجميع فئات المجتمع والتقليل من آثار التغير المناخي. كما أنها تعتبر كذلك التزاماً جماعياً للدول من أجل تحقيق هذه الأهداف النبيلة لصالح تطلعات جميع الشعوب.

ولبلوغ هذه الأهداف، عملت دول العالم على ترجمة هذه الأجندة إلى سياسات وطنية واستراتيجيات وبرامج وخطط تستهدف إحداث التحول النوعي في النظم التعليمية والصحية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية، مرتكزة على بيانات ومؤشرات تمكن من رصد وقياس مدى التقدم في بلوغ الغايات الواردة في الأهداف المذكورة. وقد أصبح تقييم مكانة الدول مرتبطاً بمدى تحقيقها لأهداف التنمية المستدامة التي تحولت إلى أدوات عملية لتحديد الأولويات والتحديات الرئيسية ومتابعة التقدم وتحديد الفجوات والثغرات التي تستدعي حلولاً من أجل تحقيق التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وعلاوة على هذا، قامت الأمم المتحدة تحت رعاية مجلسها الاقتصادي والاجتماعي، بتوفير فضاءات لمشاركة كل دول العالم من خلال فعاليات (مبادرات وورش) كالمندى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة،⁽¹⁰⁾ بهدف تبادل التجارب والمعرفة والممارسات الناجحة في مسيرة تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، وهي فضاءات تسمح باستعراض الجهود الوطنية المختلفة، تساعد صانعي السياسات على تحديد الإجراءات المطلوبة لإبراز التقدم وإعداد تقييم لما تم إنجازه. وتكتسي أهداف التنمية المستدامة 2030 أهمية قصوى بالنسبة لدولة قطر والمملكة المغربية، لكونها توفر لهما إطاراً لعرض ومناقشة حصيلة

(10) يندرج هذا في إطار إطار أحكام الفقرتين 79 و 84 من القرار 1/70 بشأن برنامج التنمية المستدامة الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 شتبر 2015 والذي التزمت به الدول الأعضاء
(11) اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد - النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع - الرباط، أبريل 2021

والمناسبة من حيث التوقيت والقابلة للمقارنة ضرورة لفهم الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، حيث يحتاج صانعو القرار إلى مثل هذه المعلومات لتطوير السياسات المناسبة، وتخصيص الموارد، وتحديد أولويات التدخلات.

وبالنسبة لأغلب الدول العربية ما يقرب من نصف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لازالت تفتقر للبيانات. وبالتالي فإن الثغرات وتأخير إصدار البيانات تعرقل عمل صانعي السياسات من أجل الفهم الحقيقي لمن يتم تضمينه أو تخلفه عن الركب، وذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب. علاوة على ذلك، تتناول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الحالية مجموعة واسعة من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولكنها لا تعكس اتساع النتائج والمحددات المتعلقة بالسكان.

ولذلك يجب على البلدان بذل جهد لرصد مؤشرات إضافية تتماشى مع سياقها الوطني. غالباً ما تكون المكاتب الإحصائية الوطنية عالقة في حلقة مفرغة من التغلف الإحصائي، حيث أدى الوعي والتقدير المحدودان لأهمية البيانات إلى استمرار نقص التمويل للإحصاءات. كما أن هناك حاجة ملحة لتكثيف الجهود لتطوير الخطط الإحصائية الوطنية وزيادة التمويل الحكومي، وتحديث التشريعات الإحصائية الوطنية بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وتحسين تسجيل الوفيات والمواليد.

ولذلك يجب على المنطقة العربية تسريع الجهود وتحسين توافر البيانات لجميع الأهداف السبعة عشر لتحقيق خطة عام 2030. وتشير تقييمات التقدم الإقليمي إلى إحراز تقدم لائق في أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والطاقة النظيفة والميسورة التكلفة بما في ذلك الصناعة والابتكار والبنية التحتية كما تحرز المنطقة بعض التقدم في الأهداف المتعلقة بالجوع والتعليم والمياه النظيفة والصرف الصحي والحياة على الأرض والشراكات من أجل أهداف التنمية المستدامة. شهدت الأهداف المتعلقة بالفقر والعمل اللائق والنمو الاقتصادي وتقليل أوجه عدم المساواة والعمل المناخي تحسناً طيباً للغاية أو ظلت راكدة.

تم تسجيل قلق بالغ بشأن التراجع الذي يحدث في تحقيق إطار الأهداف بشأن المدن والمجتمعات المستدامة، وعلى مستوى تحقيق السلام والعدالة وبناء المؤسسات القوية، إذ يلاحظ ضعف عام في توافر البيانات للعديد من الأهداف، لا سيما تلك المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، الحياة تحت الماء، مدن ومجتمعات مستدامة، والسلام والعدل والمؤسسات القوية. في المنطقة العربية، تم تسجيل تقدم ملحوظ في تحقيق 29 هدف من بين 169 من أهداف التنمية المستدامة. كما أن العديد من المؤشرات غير متوفرة، حتى في النظم الإحصائية المتطورة، ويظل التصنيف حسب الجنس والعمر ومستوى الدخل والخصائص الأخرى ضعيفاً. ما يقرب من نصف المؤشرات غير متوفرة في معظم الدول العربية. وهذا يعيق صنع السياسات ويحد من الجهود المبذولة لعدم ترك أي شخص خلف الركب. وبالتالي، فإن زيادة الاستثمار في تحسين جودة البيانات أمر بالغ الأهمية من أجل التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 في المنطقة. كما لا يمكن تحقيق العديد من الأهداف إلا من خلال التغيير الهيكلي عبر الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية.

بين هذه الأهداف بناء مجتمع آمن ومستقر في ظل حكومات ومؤسسات أسرية فعالة، ووضع سياسات والبرامج الهادفة إلى تعزيز التماسك الأسري. وتنقسم هذا البيانات إلى قسمين: يتضمن القسم الأول بيانات ومؤشرات مثل متوسط العمر عند أول زواج، ومعدل الزواج العام، وبيانات خصائص الزواج في المجتمع القطري من خلال مؤشرات الزواج الأول، وفئات أعمار الزوجين ومستواهما التعليمي. أما القسم الثاني فيركز على موضوع الطلاق في المجتمع القطري وتحتوي على بيانات خاصة بالطلاق كمعدل الطلاق العام لكل لألف من السكان، وشهادات الطلاق حسب نوع الطلاق (رجعي، بينونة صغيرة، خلع، بينونة كبرى) ووفق فئة عمر الزوج والزوجة، وكذلك حسب مدة الحياة الزوجية وصلة القرابة، فضلاً عن شهادات الطلاق حسب فئة العمر.

تعرف الأسرة القطرية مجموعة من التغيرات الناجمة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي يشهدها المجتمع القطري. ومن أجل المساهمة في رصد واقعها وأوضاعها المختلفة من حيث الحجم وأنماط بنائها وأشكال العلاقات المتبادلة بين عناصرها وأوضاعها المعيشية علاوة على التحديات التي تواجهها يقوم جهاز التخطيط والإحصاء بتوفير مواضيع إحصائية هامة متعلقة بالأسرة. وهي مواضيع تحظى بالاهتمام في مجالات الدراسات السكانية والاجتماعية، والبيانات الواردة في النشرة التي يصدرها جهاز التخطيط والأسرة هي حيلة التعاون بين جهاز التخطيط والإحصاء وبين المجلس الأعلى للقضاء وفقاً للمتغيرات المتفق عليها والمنشورة في الملاحق.

منظمة الأمم المتحدة الإسكوا - بين الآن و 2030:

لمحة إحصائية عن التقدم المحرز نحو أهداف التنمية

المستدامة في المنطقة العربية. -بيروت، 2021



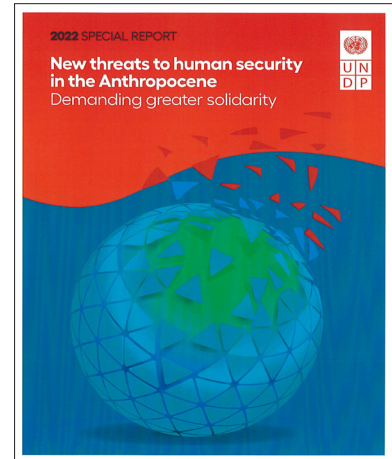
بموجب خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بقي عقد واحد لدفع عجلة التنمية وجمع الأدلة التي تشدد الحاجة إليها لقياس التقدم والركود والنكسات. يقدم هذا التقرير المعنون "من الآن وحتى عام 2030: لمحة عامة إحصائية للتقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية" الذي أحرزته المنطقة العربية في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

يسلط هذا التقرير الضوء على المكانة التي تقف فيها المنطقة الآن من عام 2030 منذ عام الأساس في 2000. كما يركز على التقدم في ظل الأبعاد الثلاثة وهي الفقر والمساواة بين الجنسين والمناخ. ويشدد على أهمية توافر البيانات وأثرها على عمليات التخطيط. كما يقدم تقييماً مفصلاً لأحدث البيانات والتقدم المحرز في المؤشرات المتاحة لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة مقارنة بالمناطق ذات الأداء الجيد وباقي دول العالم لتسليط الضوء على مكانة المنطقة العربية.

ويشير التقرير إلى دور الاستثمار في تعزيز أنظمة المعلومات لتحسين توقيت إصدار البيانات، وهو تأثير إيجابي كبير على قدرة البلدان على رصد التقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة. كما تعد الإحصائيات الدقيقة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تهديدات جديدة للأمن

البشري : المطالبة بتضامن أكبر - 2022



مع انتشار جائحة كوفيد-19 وصل العالم إلى مستويات غير مسبوقة في مستويات التنمية البشرية. فقد كان الناس في المتوسط ، يعيشون حياة أكثر صحة و ثراء وأفضل لفترة أطول من أي وقت مضى. ولكن بدأ الشعور المتزايد بانعدام الأمن يتجذر، حيث تشير التقديرات إلى أن ستة من كل سبعة أشخاص في جميع أنحاء العالم شعروا بالفعل بعدم الأمان في السنوات التي تلت الوباء. ولم يكن هذا الشعور بانعدام الأمان مرتفعاً فحسب - بل كان ينمو في معظم البلدان مع البيانات بما في ذلك زيادة في بعض البلدان ذات أعلى قيم مؤشر التنمية البشرية. لقد أثرت جائحة كوفيد 19 على الجميع، وهو ما يعرض للخطر كل جانب من أبعاد رفاهيتنا ويضخ شعوراً حاداً بالخوف في جميع أنحاء العالم. وهكذا ولأول مرة، تراجعت مؤشرات التنمية البشرية بشكل كبير، على عكس ما حدث في الأزمات العالمية الأخيرة. لقد أصاب الوباء وقتل الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، وقلب الاقتصاد العالمي رأساً على عقب، وأوقف آمال التعليم، وآخر إدارة اللقاحات والعلاج الطبي، وعطل الحياة وسبل العيش. وفي عام 2021 ، حتى مع توفر لقاحات Covid-19 الموزعة بشكل غير متساو للغاية والانتعاش البيئي الذي بدأ في العديد من البلدان والعودة الجزئية إلى المدارس ، تعمقت الأزمة في الصحة ، مع انخفاض متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

بعد حوالي خمس سنوات من التقدم، وفقاً لمحاكاة جديدة. ليس من الصعب فهم كيف جعل Covid-19 الناس يشعرون بمزيد من عدم الأمان. ولكن ما الذي يفسر الاختلاف المذهل بين التحسينات في إنجازات الرفاهية والانحدار في تصور الناس للأمان؟ هذا هو السؤال المحفز لهذا التقرير. لقد أدت مناهج التنمية التي تركز بشدة على النمو البيئي والاهتمام الأقل بالتنمية البشرية العادلة إلى ظهور تفاوتات صارخة ومتزايدة وتغير كوكبي خطير ومزعزع للاستقرار.

وقد أظهر تقرير التنمية البشرية لعام 2020 أنه لا توجد دولة قد حققت قيمة عالية جداً لمؤشر التنمية البشرية دون المساهمة بشكل كبير في الضغوط التي تؤدي إلى تغيير كوكب الأرض بشكل خطير. بالإضافة إلى تغير المناخ وزيادة انتشار الأمراض المرتبطة بضغط الكواكب، فإننا نواجه خسائر التنوع البيولوجي والتهديدات التي تتعرض لها النظم البيئية الرئيسية، من الغابات الاستوائية إلى المحيطات. لقد أهمل سعينا لتحقيق التنمية وجودنا المتأصل في الطبيعة، مما أدى إلى تهديدات جديدة كنتاج ثانوي للتنمية: التهديدات الصحية الجديدة، وزيادة انعدام الأمن الغذائي والكوارث المتكررة ، من بين أمور أخرى كثيرة. إن إدراكنا بأن أنماط تنميتنا تدفعنا إلى انعدام الأمن البشري يجبرنا على إعادة النظر في مفهوم الأمن البشري وفهم ما يعنيه في عصر الأنثروبوسين.

خلال تقديمه في تقرير التنمية البشرية في عام 1994، أعاد تطبيق الأمن البشري تركيز النقاش الأمني من الأمن الإقليمي إلى أمن الناس. هذه الفكرة، التي أيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2012، دعت علماء الأمن الأمني وصناع القرار إلى النظر إلى ما هو أبعد من حماية الدولة القومية لحماية أكثر ما نهم به في حياتنا: احتياجاتنا الأساسية وسلامتنا الجسدية، وكرامة الإنسان. كما تم التأكيد على أهمية حق كل فرد في التحرر من

الخوف والتحرر من الفاقة والتحرر من الإهانة. وتم تسليط الضوء على الارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية، وحماية وتمكين الأفراد والمجتمعات. ويكشف هذا التقرير الجيل الجديد من التهديدات المتفاعلة ، التي تظهر في سياق الأنثروبوسين ، على الأمن البشري وما يجب فعله حيال ذلك، حيث يوضح الجزء الأول من التقرير كيف يساعد مفهوم الأمن البشري في تحديد النقاط العمياء عندما يتم تقييم التنمية ببساطة عن طريق قياس الإنجازات في الرفاهية ويقترح طرقاً لإثراء إطار الأمن البشري لمراعاة التحديات غير المسبوقة في سياق الأنثروبوسين. يناقش الجزء الثاني أربعة تهديدات للأمن البشري مترابكة على سياق الأنثروبوسين، الجوانب السلبية للتكنولوجيا الرقمية، والصراع العنيف ، والتفاوتات الأفقية ، والتحديات المتطورة لأنظمة الرعاية الصحية.

الأمم المتحدة - تقرير أهداف التنمية المستدامة.

نيويورك 2022.



يقدم هذا التقرير نظرة عامة حول التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من خلال تحليل أحدث البيانات والتقديرات المتاحة، حيث يتم تتبع التقدم العالمي والإقليمي نحو الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة مع تحليلات متعمقة للمؤشرات المختارة لكل هدف. ويخلص إلى الخطر الناتج عن الأزمات المتتالية والمترابطة الذي يهدد تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

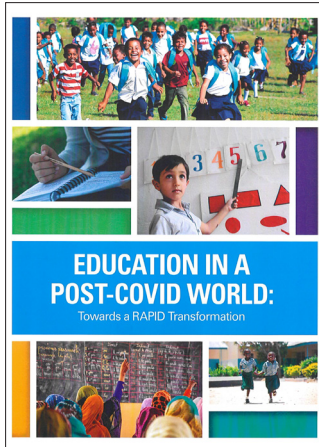
يسلط التقرير الضوء على خطورة وحجم التحديات الماثلة أمامنا. حيث يؤدي تراكم الأزمات، التي يهيمن عليها COVID-19، وتغير المناخ، والصراعات المختلفة، إلى إحداث تأثيرات عرضية على الغذاء والتغذية، والصحة، والتعليم، والبيئة، والسلام والأمن، ويؤثر على جميع أهداف التنمية المستدامة (SDGs). كما يقدم التقرير مدى التقدم الحاصل خلال سنوات في العمل على القضاء على الفقر والجوع، وتحسين الصحة والتعليم، وتوفير الخدمات الأساسية. كما يشير إلى المجالات التي تحتاج إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل إنقاذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق تقدم هادف للناس والكوكب الأرضي بحلول عام 2030.

ووفقاً لأحدث البيانات المقدمة، تسببت جائحة COVID-19 في إحداث فوضى عبر الأهداف ولا تزال آثاره بعيدة عن الانتهاء. حيث وصلت "الوفيات" العالمية التي تُعزى بشكل مباشر وغير مباشر إلى COVID-19 إلى 15 مليون نسمة بحلول نهاية عام 2021. كما تم القضاء على أكثر من أربع سنوات من جهود التقدم في التخفيف من حدة الفقر، مما دفع 93 مليون شخصاً إضافياً في جميع أنحاء العالم إلى الفقر المدقع في عام 2020. كما فات 147 مليون طفل أكثر من نصف تعليمهم الشخصي خلال العامين الماضيين. كما عطل الوباء الخدمات الصحية الأساسية بشدة، مما أدى إلى عرقلة التقدم الذي تم تحقيقه بشق الأنفس فيما يتعلق بالهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة. وفي نفس الوقت، فإن العالم على وشك وقوع كارثة مناخية حيث يشعر مليارات من السكان بالفعل بالعواقب، كما ارتفعت نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة لعام 2021 بنسبة 6 في المائة، لتصل

منظمة اليونسف. - التعليم في عالم ما بعد كوفيد: نحو

تحول سريع. - نيويورك ، مارس 2023

تسببت جائحة كوفيد 19 في اضطرابات غير مسبوقه في قطاع التعليم، بما في ذلك إغلاق المدارس لفترات طويلة في جميع أنحاء العالم. بين مارس 2020 ويوليو 2022، تم إغلاق المدارس بالكامل لمدة 20 أسبوعاً في المتوسط وإغلاق جزئياً لمدة 22 أسبوعاً إضافياً على مستوى العالم. كانت تأثيرات إغلاق المدارس واسعة النطاق، ولم تؤثر فقط على تعليم الأطفال



وتعليمهم، بل أثرت أيضاً على صحتهم وتغذيتهم ورفاههم العقلي وحمايتهم من عمالة الأطفال والعنف القائم على نوع الجنس وغير ذلك. بعد ثلاث سنوات من ظهور الوباء، أعيد فتح المدارس الآن في جميع أنحاء العالم. حفز الوباء الجهود الجماعية من قبل البلدان وأصحاب المصلحة والشركاء لضمان استمرارية التعلم وتخفيف خسائر التعلم. واستجابة للحاجة الملحة لاستعادة التعليم، تم إطلاق إطار عمل RAPID من أجل التسريع في التعلم. ويلخص الإطار خمسة إجراءات رئيسية لاستعادة التعلم: الوصول إلى كل طفل وإبقائه في المدرسة؛ تقييم مستويات التعلم بانتظام، إعطاء الأولوية لتدريس الأساسيات، زيادة كفاءة التدريس، بما في ذلك من خلال التعلم اللحاق بالركب، وتطوير الصحة النفسية والعافية. وقد أخرجت منظمة اليونسف دليلاً يساعد على التعافي يزود البلدان بالإرشادات العملية حول تنفيذ إطار عمل، ويضم قائمة من الإجراءات والتدخلات السياسية التي يمكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق للتحول طويل الأجل، وتسريع التعلم إلى ما بعد فترة نقاهة من استخدام بيانات مستوحاة من مسح استجابات التعليم الوطني لإغلاق المدارس لـ COVID-19، ومسح نبض اليونسف ومسح متابعة تعافي قطاع التعليم العالمي تمت إدارته مع 166 مكتباً قطرياً لليونسف والبنك الدولي في الفترة الممتدة من مايو إلى يوليو 2022. ويقدم التقرير كذلك أمثلة من الحلول التي نفذتها البلدان والدروس الناشئة في كل إجراء من إجراءات، مشيراً إلى ضرورة تشجيع ومتابعة ودعم العودة إلى المدرسة لجميع الأطفال. حيث تحتاج أنظمة التعليم إلى اتخاذ تدابير فعالة لضمان بقاء جميع الأطفال - وخاصة الأكثر ضعفاً في المدرسة. وتظهر البيانات المأخوذة من برنامج GERT أنه في 5 من 7 مناطق، كانت حملات تعبئة المجتمع من بين الإجراءات الأكثر شيوعاً التي تم تنفيذها لإعادة الطلاب إلى المدرسة. تم الإبلاغ عن تنفيذ حملات تعبئة المجتمع من قبل ما يقرب من نصف البلدان المستجيبة في شرق وجنوب أفريقيا، وحوالي ثلث البلدان في شرق آسيا والمحيط الهادئ، وجنوب آسيا وغرب ووسط أفريقيا. في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كانت حملات إعادة التسجيل التلقائي وتعبئة المجتمع الإجراءات الأكثر تطبيقاً على نطاق واسع. وقد كانت إعادة التسجيل التلقائية الإجراءات الأكثر شيوعاً في أوروبا وآسيا الوسطى والتحويلات النقدية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وللتخفيف من خسائر التعلم، يجب أن تدعم أنظمة التعليم التدخلات التي تزيد من مقدار التعلم داخل الفصول الدراسية. بالإضافة إلى ذلك، سيحتاج المعلمون إلى تدريب ودعم كافيين لضمان تطبيق هذه التدخلات بشكل فعال. أفاد ما لا يقل عن ثلث البلدان في كل منطقة بتنفيذ تدابير لدعم المعلمين في علم أصول التدريس والتعلم، حيث أثبت توفير الدعم للمعلمين جدواها لزيادة كفاءة التدريس واستعادة التعلم.

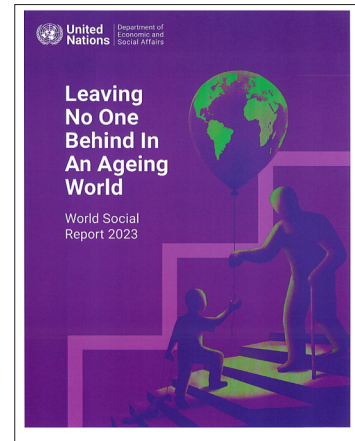
إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، وقضت تماماً على الانخفاضات المرتبطة بالوباء. كما خلقت الحرب في أوكرانيا واحدة من أكبر أزمات اللاجئين في العصر الحديث. اعتباراً من مايو 2022، تم تشريد ملايين الأشخاص قسراً من منازلهم، وتسببت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود والأسمدة، وزادت من تعطيل سلاسل التوريد والتجارة العالمية، علاوة على اضطرابات شديدها الأسواق المالية، وتهديدات تهم الأمن الغذائي العالمي وتدفقات المعونة.

ويشدد التقرير على أنه للخروج بشكل أقوى من الأزمات والاستعداد لتحديات غير معروفة في المستقبل، يجب أن يكون تمويل البنية التحتية للبيانات والمعلومات لدينا من أولويات الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي.

الأمم المتحدة. - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية-

التقرير الاجتماعي العالمي 2023: عالم الشيخوخة

نيويورك 2023



يتغير العالم حيث يعرف توجهها تدريجياً نحو شيخوخة السكان في معظم الدول، نتيجة حتمية للتحول الديموغرافي نحو حياة أطول وأسر أصغر حجماً، حيث من المتوقع أن يتضاعف عدد الأشخاص البالغين 65 سنة على مدى العقود الثلاثة المقبلة ليصل إلى 1.6 مليار في عام 2050 وهو ما يمثل أكثر من 16 في المائة من إجمالي سكان العالم. وهو تحول كبير قد بدأ أو سيبدأ قريباً في جميع بلدان العالم، ويمكن اعتبار هذا التحول الذي لا رجعة فيه كنتيجة للتحسن الملحوظ في العديد من مؤشرات الصحة العامة والصرف الصحي وزيادة الاستفادة من التعليم، وتنظيم الأسرة. ويبين هذا التقرير أن هذا التوجه الديموغرافي يحتاج إلى فهم على نطاق واسع أكثر من مجرد مجموعة مخاوف، حيث إنه سيؤثر على أجزاء هامة من الاقتصادات والمجتمعات. كما يؤثر هذا التحول في التركيبة العمرية للسكان العديد من التساؤلات حول الترتيبات الداعمة للشيخوخة والتضامن بين الأجيال في جميع البلدان للاستفادة من التحسينات في أنظمة الحماية الاجتماعية. ويستكشف التقرير الاجتماعي العالمي الفرص الاجتماعية والاقتصادية والتحديات التي تطرحها شيخوخة السكان، كما يستند إلى إطار خطة لدعم السياسات الوطنية لخلق مجتمعات عادلة ومنصفة وشاملة للناس من جميع الأعمار، من شأنها تعزيز الشيخوخة الصحية، ومحاربة الفقر، وتوفير العمل اللائق قبل بلوغ الناس سناً أكبر، وكذلك الاستفادة من مهارات وخبرات ومعرفة كبار السن، والتأكد من أن أنظمة دعم الشيخوخة مستدامة مالياً. ويوصي التقرير بعدم تأجيل التدابير الحاسمة التي تسمح للمجتمعات بالاستفادة من شيخوخة السكان والتكيف معها، تفادياً لتكاليف اجتماعية واقتصادية ومالية وصحية عالية على الأجيال الحالية والمقبلة. ولذلك يمكن للحكومات أن تتعامل مع تحديات شيخوخة السكان مع تعزيز فرص ازدهار لجميع الناس وضمان عدم تخلف أحد عن الركب من خلال التخطيط المناسب.



قلعة الزبارة

قلعة الزبارة هي قلعة عسكرية تاريخية في قطر بنيت تحت إشراف الحاكم الثالث لقطر الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني عام 1938. تعتبر الزبارة أكبر المواقع الأثرية والتراثية في قطر. وقد تم اختيارها في عام 2013 ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي، وهي أفضل الأمثلة الباقية من المدن الخليجية التي كانت تعتمد على التجارة والغوص على اللؤلؤ خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وعلى عكس المدن التي كانت قائمة في ذلك الوقت، استطاعت الزبارة الحفاظ على شكلها ومعالمها التقليدية رغم التطور الواسع الذي تشهده البلاد والمنطقة.